إن مقايضات (مبادلة)الديون لن تنقذنا: الحاجة الملحة لإلغاء الديون وتمويل المناخ القائم على المنح

لقد شهدت مقايضات الديون لأهداف المناخ والحفاظ على البيئة انتعاشًا في السنوات الأخيرة. وفي حين يتم تقديمها كحل مزدوج لقضايا الديون والمناخ، فإن مقايضات الديون لا تفي بالغرض عمليًا وتشكل مخاطر تهدد بإلحاق الضرر ببلدان ومجتمعات الجنوب العالمي. وبدلاً من مقايضات الديون، نحتاج إلى إلغاء الديون بشكل عاجل وتمويل المناخ القائم على المنح

ما هي مقايضات (مبادلات)الديون؟

تلغي مقايضات الديون أو تعيد هيكلة جزء من الدين السيادي الخارجي للحكومة في مقابل الالتزامات بأهداف التنمية المتفق عليها. وتحرر مقايضات الديون للمناخ الأموال المخصصة للتكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره، وتحرر مقايضات الديون للطبيعة الأموال المخصصة لأهداف الحفاظ على البيئة.

يمكن أن تتخذ عمليات مبادلة الديون أشكالاً مختلفة، تتراوح من عمليات مبادلة ديون بسيطة نسبيًا مع دائنين ثنائيين خارجيين، إلى عمليات مبادلة إعادة شراء أكثر تعقيدًا تنطوي على ديون تجارية خارجية وجهات فاعلة خارجية، مثل تلك التي أكملتها بربادوس وبليز والإكوادور والجابون في السنوات القليلة الماضية. تم الانتهاء من ما لا يقل عن ١٠ عمليات مبادلة للمناخ أو الطبيعة في السنوات الخمس الماضية.

لماذا هناك عودة قوية لمبادلات الديون؟

قد وصلت مستويات الديون في مختلف بلدان الجنوب العالمي إلى أعلى مستوياتها منذ ٢٥ عامًا، حيث أنفقت العديد من هذه البلدان المزيد على سداد الديون مقارنة بمعالجة أزمة المناخ. كما تعمل بعض البلدان على تعميق اعتمادها على استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك الوقود الأحفوري، لتوليد الإيرادات اللازمة لتلبية المدفوعات. وفي حين يسعى الإطار المشترك لمجموعة العشرين إلى معالجة أزمة الديون هذه، إلا أنه كان بطيئًا وغير كافٍ، مما ترك العديد من البلدان عالقة في حلقة مفرغة من الديون غير المستدامة والتقشف.

وفي الوقت نفسه، فإن تمويل المناخ من الدول الغنية يفشل أيضًا بشكل مؤسف، حيث يتم تقديم الكثير منه في شكل قروض. وهذا يؤدي إلى تفاقم أعباء الديون وتأجيج حلقة مفرغة من أزمة الديون والمناخ.

ويزعم المؤيدون أن مبادلات الديون تقلل من مستويات الديون وتحرر الأموال لأهداف المناخ أو الطبيعة في نفس الوقت - وهو أمر مربح للجانبين. لكن التجارب الأخيرة توضح كيف أن مبادلات الديون تفشل في الممارسة العملية وتشكل مخاطر تهدد بإلحاق الضرر ببلدان ومجتمعات الجنوب العالمي.

لماذا لن تنقذنا مقايضات (مبادلة)الديون

إن مقايضات الديون بالمناخ والطبيعة لا تقلل بشكل ملموس من مستويات الديون

لقد أظهرت الحالات الأخيرة أن مقايضات الديون لا توفر تخفيضًا كبيرًا أو كافيًا للديون، وبالتالي فهي ليست بديلاً لإلغاء الديون. على سبيل المثال، لم يوفر مقايضة الديون بالطبيعة في سيشل لعام ٢٠١٦ سوى ٨ ملايين دولار لتخفيف الديون - ٢٪ فقط من إجمالي ديونها في ذلك الوقت - وخصصت جميع الأموال حصريًا للحفاظ على البيئة البحرية، دون أي تخفيض في العبء المالي الإجمالي لسيشل.

وعلاوة على ذلك، إذا لم يكن لدى الدولة المقترضة الموارد اللازمة لسداد القرض الأصلي في المقام الأول، فمن غير المرجح أن يكون لديها الموارد للاستثمار في المجالات المتفق عليها في مقايضة الديون. وقد يؤدي هذا إلى زيادة عجز الميزانية الذي يجب تغطيته بالقروض أو تحويل الموارد من أماكن أخرى. إن مذكرة السياسة الأخيرة الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن مقايضات الديون توضح أهمية ضمان عدم فرض مقايضات الديون "لقيود غير مبررة على الدولة المدينة" وأشارت إلى وجود "حالات أدت فيها المقايضات إلى إنفاق إضافي لتلبية التزامات الإنفاق."

وعندما تؤدي مقايضات الديون إلى إلغاء بعض الديون غير المخصصة، فبدون إلغاء الديون على نطاق أوسع، يمكن ببساطة استخدام الأموال المحررة لسداد ديون أخرى.

قد تفشل عمليات مبادلة الديون في تحقيق أهداف الطبيعة والمناخ

قد تعمل عمليات مبادلة الديون على حشد الموارد لتحقيق أهداف الطبيعة أو المناخ والتي لم تكن لتتوفر لولا ذلك. ومع ذلك، فقد انتقد

كثيرون نوع الالتزامات المناخية والحفاظية التي تتضمنها عمليات مبادلة الديون، وهناك أدلة على أن الالتزامات لم يتم تحقيقها أو لا يمكن تحقيقها. وفي حالة مبادلة الديون مقابل إعادة شراء الطبيعة في الإكوادور، أبرزت المجتمعات والمنظمات وخبراء الحفاظ على البيئة أن الموارد التي تم حشدها للحفاظ على البيئة من خلال هذه الصفقة غير كافية لدفع التزامات الحفاظ على البيئة التي وافقت عليها الإكوادور. وعلاوة على ذلك، لم يتمكنوا من العثور على أي دليل على الاستثمارات التي تم إجراؤها نحو حماية ومراقبة ومراقبة الحفاظ على البيئة البحرية نتيجة لمبادلة الديون في الإكوادور، بعد أكثر من عام من الانتهاء من الصفقة.

تعتمد مقايضات الديون على الشروط

تتضمن مقايضات الديون بطبيعتها شروطًا حيث يتمتع المقرضون بقدر أكبر من السيطرة على المكان الذي يتم فيه تخصيص الموارد المحررة مقارنة بإلغاء الدين تمامًا. وهذا يسلب الاستقلال من البلدان المدينة حيث يتم تزويد المقرضين الأقوياء بطريقة أخرى لفرض مصالحهم الخاصة على البلدان في الجنوب العالمي، وأحيانًا تتعارض مع احتياجات السكان المحليين، على سبيل المثال من خلال المساعدات المقيدة أو من خلال فرض شكل معين من أشكال الحفاظ على البيئة يتعارض مع المعرفة والاحتياجات المحلية. يثير الصيادون في بليز حاليًا مخاوف بشأن عناصر الحفاظ على البيئة في مقايضة الديون بالطبيعة في البلاد وكيف يمكن أن تقوض سبل عيش الصيادين المحليين. في الماضي، تسببت مقايضات الديون بالطبيعة في انتهاكات لحقوق الإنسان.

في مذكرة السياسة الخاصة بهما، دعا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى مزيد من المرونة في التزامات الإنفاق في مقايضات الديون وحددا كيف ستؤدي ملكية الدولة الأكبر إلى تنفيذ أفضل واستدامة للنتائج.

تفتقر عمليات مبادلة الديون إلى الشفافية وتقوض مشاركة المجتمعات المحلية

هناك نقص في المعلومات المتاحة عن عمليات مبادلة الديون الأخيرة، حيث يمكن التعامل مع المعلومات باعتبارها حساسة تجاريًا وسرية. ويشمل ذلك المعلومات المتعلقة بالتكاليف التي تتحملها الدولة المقترضة، مثل الرسوم وتكاليف التأمين التي تعد مهمة في تقييم الفوائد الحقيقية للمبادلة. وقد قبلت آلية التحقيق التابعة لبنك التنمية للبلدان الأمريكية شكوى من المجتمعات المحلية والمجموعات في أمريكا اللاتينية بشأن الافتقار إلى المعلومات والشفافية في إدارة الأموال في مبادلة الديون مقابل الطبيعة في الإكوادور.

ويشكل هذا الافتقار إلى الشفافية عائقًا كبيرًا أمام مشاركة المجتمعات المحلية في صنع القرار والإشراف على عمليات مبادلة الديون. وتدق المجموعات المحلية في بليز ناقوس الخطر بشأن الافتقار إلى الشفافية والتشاور الفعال مع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمبادلة الديون مقابل الطبيعة.

قد تكون عمليات مبادلة الديون بطيئة ومرهقة ومكلفة

قد تكون عمليات مبادلة الديون معقدة للغاية وطويلة الأمد للتفاوض عليها، وقد تستغرق أحيانًا عدة سنوات. إذا كانت دولة ما في أزمة ديون، فإنها تحتاج إلى إلغاء سريع وشامل للديون لاستعادة قدرتها على تحمل الديون وقدرتها المالية على التصرف - وبالتالي فإن عمليات مبادلة الديون غير مناسبة تمامًا للدول التي تعاني من ديون غير مستدامة. ووفقًا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن عمليات مبادلة الديون قد "تشكل عقبة أمام إعادة هيكلة الديون، بدلاً من المساعدة في مثل هذه المواقف."

كما قد تكون هناك تكاليف باهظة مرتبطة بمبادلات الديون. فقد ذهب ٩٦ مليون دولار من مبادلة الديون مقابل الطبيعة البالغة ٥٥٣ مليون دولار في بليز على الرسوم والوسطاء مثل شركات التأمين والمستشارين ومقدمي الائتمان. ومن المرجح أن تكون مثل هذه الصفقات مصدرًا جيدًا للربح للأطراف الثالثة المشاركة.

إن مقايضات الديون قد تضفي الشرعية على الديون غير المشروعة

إن الديون غير المشروعة تشير إلى القروض التي تحصل عليها الحكومات والتي لا تعود بالنفع على السكان أو حتى تسبب ضرراً لهم. ولا ينبغي سداد هذه القروض، لأن السكان الذين لم يستفيدوا من مثل هذه القروض لا ينبغي أن يتحملوا تكاليفها. إن مقايضات الديون تنطوي على مخاطر إضفاء الشرعية على الديون غير المشروعة من خلال تضمين القروض الضارة ضمن اتفاقيات مقايضة الديون. وبالتالي، فإن الفرصة لتأكيد الحاجة إلى إلغاء أو رفض هذه الديون غير المشروعة، وتحويل الأموال لتعزيز الخدمات العامة، تضيع في نهاية المطاف.

إن مقايضات الديون تشتت الانتباه بعيدًا عن التزامات دول الشمال العالمي غير المنجزة وعن الحلول التي نحتاجها بشدة

من المفهوم جيدًا أننا بحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة الآن لمعالجة كل من أزمة المناخ وأزمة الديون. وعلى الرغم من المخاطر والمشاكل وعدم الفعالية التي أظهرتها التجارب الأخيرة لمقايضات الديون، فإن الكثيرين يواصلون الترويج لها كحل لأزمات الديون والمناخ. وهناك مبادرات متعددة جارية، مثل فريق العمل العالمي الذي أطلقه كبار البنوك الإنمائية في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين لتوسيع عدد وحجم مقايضات الديون مقابل الطبيعة، و"الخطة الجريئة" لمنظمة الحفاظ على الطبيعة لتوسيع نطاق مقايضات إعادة شراء الديون المرتبطة بأهداف الحفاظ على البيئة، والجهود الجديدة التي يبذلها صندوق المناخ الأخضر. كما يتم التركيز بشكل متزايد على مقايضات الديون في مجالات صنع القرار الرئيسية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وعمليات تمويل التنمية التابعة للأمم المتحدة، ومجموعة العشرين.

بدلاً من تشتيت انتباهنا بحل محفوف بالمخاطر لا يتناسب مع حجم الحاجة ويصرف الانتباه عن فشل دول الشمال العالمي في الوفاء بالتزاماتها، يجب أن يظل انتباهنا مركّزًا بقوة على الحلول المناسبة.

حلول عاجلة لمعالجة أزمتي الديون والمناخ المتقاطعتين

يجب على الدول الغنية إلغاء الديون، عبر جميع الدائنين لجميع البلدان التي تحتاج إليها، خالية من الشروط. يجب أنيتم ذلك جنبًا إلى جنب مع تمويل المناخ، وليس استبداله

تسريع إلغاء الديون من خلال إجبار المقرضين من القطاع الخاص على المشاركة في إعادة هيكلة الديون من خلال التشريعات في الولايات القضائية الرئيسية، بما في ذلك نيويورك والمملكة المتحدة.

تعزيز إصلاح هيكل الديون النظامي من خلال الاتفاق على اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن الديون السيادية. إن مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرابع لتمويل التنمية (FfD4) هو فرصة رئيسية لفتح عملية حكومية دولية نحو إصلاح هيكل الديون الذي تحتاجه بلدان الجنوب العالمي.

التجميد والإلغاء التلقائي للديون في أعقاب صدمة خارجية كارثية

عندما تقع ظاهرة مناخية متطرفة، مثل الإعصار المداري، تؤدي إلى تدهور التوقعات الاقتصادية لبلد ما بشكل كبير، يجب أن يتم تعليق جميع مدفوعات الديون لذلك البلد فورًا وبدون فوائد من قبل جميع الدائنين الخارجيين. كما يجب أن يترافق ذلك مع تمويل إضافي قائم على المنح لمعالجة الخسائر والأضرار.

يتعين على الدول الغنية الوفاء بديونها المناخية والبيئية من خلال توفير التمويل المناخي القائم على المنح

ولتحقيق هذه الغاية، يجب الاتفاق على هدف جديد لتمويل المناخ لما بعد عام ٢٠٢٥ في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين من خلال عملية الهدف الكمي الجماعي الجديد، والتي توفر تمويلًا مناخيًا قائمًا على المنح، وعامًا، وقابلًا للتنبؤ، ويمكن الوصول إليه، وجديدًا وإضافيًا بما يتماشى مع احتياجات بلدان الجنوب العالمي.

لمزيد من المعلومات الاتصال:

Tess Woolfenden
tess@debtjustice.org.uk